كان منقولا والى اشار بقوله فان ترك استعمال اللفظ في المعنى الاول يسمى منقولا وان كان
الاستعمال في الثاني كذلك حكم بان اللفظ حقيقة في الاول ومجاز في الثاني والوضع الثاني لاجل المناسبة
ولو قال بقوله ايضا للمجاز من قرينة كما قال فان ترك يسمى منقولا لكان ما ذكره قصدا للتعرف لابد ه
واضحا بتمامه من كلامه رحمه بقوله ايضا قال الشارح من الخيل والبغال والحمير هذا بيان لذات
القوايم الاربع المنقول اليها المطلق ذات القوايم الاربع يعني المنقول اليه ذات القوايم الاربع
المنحصرة في هذه الانواع الثلثة ولم يرد ان المنقول اليه هذه الانواع الثلثة كما يتوهم من ظ
العبارة ولو قيل ركب فلان دابة واريد بها الحمار مثلا بخصوصه لكان مجازا ولذا لم يقتصر على ما
ذكره بيانا وذكر في بعض الحواشي ان الاولى الاقتصار عليه لئلا يتوهم ان هذا بيان لمطلق ذات
القوايم الاربع وهذا مبني على ان يكون المنقول اليه هذه الانواع لا الامر الكلي المتناول لها وقد
عرفت فساده هذا والمفهوم من الصحاح ان الدابة اعم مما ذكره بقوله لانه قال الدابة التي تركب
والمركوب اعم من هذه الثلثة لصدقه على البعير ايضا قوله وقيل الى الفرس فانه يمكن الجمع
بينهما بان يكون ما ذكره هو العرف القديم وما قيل العرف الجديد او العكس فيكون هناك
عرفان قوله اعلم ان الجزئي يقابل الكلي اه يقابل العدم والملكة فلا يجامع شيء من اقسامه
لا يقال ان اراد انه يقابله نظرا الى وضع واحد فمسلم لكن المشترك ايضا كذلك فلا تفاوت
وان اراد يقابله مطلقا فممنوع اذ يجوز اجتماعهما نظرا الى وضعين او اكثر لانا نقول المراد
ان اللفظ باعتبار معنى سواء اعتبار جزئي لا يجوز ان يكون كليا وتجوز ان يكون باعتبار
مشتركا والكلام في الكلي المشترك قوله الا في ان يقال حول الشيء لان هذا المعنى الذي هو اصل

اللغة

اللغة انسب بالمعنى الاصطلاحي من المعنى العرفي الذي ذكره رحمه مع ان القول بالنقل
في المرتبة الاولى اقل مؤنة وما ذكر في بعض الحواشي من ان في كلام الشارح تسامحا من وجهين
احدهما تعميم الحركة وثانيهما التخصيص بالشكل فليس بشيء قوله فعليه بمعنى مفعول الصفات
التي على وزن فعيل ان كانت مشتقة من الفعل المتعدي تجوز ان يكون بمعنى المفعول والفاعل
بالقرينة يختص باحدهما وان كانت بمعنى المفعول يستوي فيها المؤنث مع المذكر فلا يلحق
بها تاء التأنيث الا اذا وقعت صفات لموصوفات مؤنثة محذوفة فيلحق بها تاء التأنيث
كما في قولهم مررت بقبيلة بني فلان او بامرأة قبيلة بني فلان وان كانت مشتقة من الفعل
اللازم لا يكون الا بمعنى الفاعل ولا يستوي فيها المذكر مع المؤنث بل يلحق بها تاء التأنيث
والحاق تاء التأنيث بها لا يكون الا في حال الوصفية فاذا انقلت عنها الى الاسمية لا يلحق بها
تاء التأنيث بعد ذلك فاذا وجد التاء فيها بعد النقل فالظ انه تاء التأنيث الملحقة بها
قبل النقل يغلب الصفة معها الى الاسمية اذا تقرر هذا فنقول اذا اعتبرت الصفة المذكورة
مشتقة من الفعل المتعدي تعين فيها بمعنى المفعول فيشكل امر التاء والجواب في دفع
الاشكال اما ان بعض الصفة منقول الى الاسمية بلا تاء ثم الحق بها التاء لا للتأنيث بل للنقل او
بغير جارية على موصوف مؤنث محذوف قبل النقل فيجب التاء للتأنيث ثم منقوله
مع التاء الى الاسمية واذا اعتبرت مشتقة من الفعل اللازم فلا اشكال في التاء ولا حاجة
الى ارتكاب شيء من التكلف وفيه ترجيح لاعتبار اشتقاقها من الفعل اللازم ولعله
رحمه انما ذهب الى الاول لان اشتقاق الفعل من الفعل المتعدي اكثر وكونه بمعنى المفعول اشهر

Copyright © King Saud University